

اثر التزام منظمات المجتمع المدني بمتطلبات الإفصاح المحاسبي
وجودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار

(دراسة تحليلية لآراء عينة من الاساتذة الجامعيين وممتهنين المهن في منظمات المجتمع المدني)

**The impact of CSOs' commitment to disclosure requirements and the
quality of accounting information in the decision making process**

م. م حيدر عباس العطار

جامعة المثنى /كلية الادارة والاقتصاد

009647800787513

HayderAbbas78@gmail.com

م. م علي ناظم الشيخ

جامعة المثنى /كلية الادارة والاقتصاد

009647806017277

Aliaugust8888@gmail.com

المستخلص :-

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على منظمات المجتمع المدني وعلى جودة المعلومات والبيانات المالية التي تنتجها هذه المنظمات وبيان اثر التزام هذه المنظمات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي على قرارات مستخدمي القوائم المالية من داخل أو خارج هذه المنظمات .

وتهدف هذه الدراسة ايضا" في إطارها النظري الى عرض وبيان مفهوم ومقومات الإفصاح المحاسبي وبيان مقومات الإفصاح المحاسبي مع عرض لأنواع الإفصاح المحاسبي فضلا" عن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ومعايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم بيان عملية اتخاذ القرار وأنواع القرارات .

ولتحقيق اهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم اعداد استبانة معدة اعداد علمي ومحكمة من قبل بعض الاساتذة في كلية الادارة والاقتصاد ، ووزعت هذه الاستبانة على مجموعة من الاساتذة الجامعيين في كلية الادارة والاقتصاد في جامعات القادسية وذو قار والمثنى وكذلك على مجموعة المحاسبين والمدققين والمسؤولين في منظمات المجتمع المدني، استخدمت الدراسة مجموعة من الادوات الاحصائية كالمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الارتباط ومعادلة الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لتحديد اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية لكل فقرة والتكرارات حسب مقياس ليكارت الخماسي .

وقد توصلت الدراسة الى استنتاج مفاده ضرورة التقييد التام بمعايير المحاسبة والمراجعة واستمرار العمل بها لإنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية، ويتعين على الدولة الزام منظمات المجتمع المدني بالإفصاح عن بياناتها وبشكل دوري . لذا توصي الدراسة الى ضرورة التقييد التام بمعايير المحاسبة والمراجعة واستمرار العمل بها لإنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية واستخدامها في القرارات الاقتصادية لتحقيق عدة أهداف اجتماعية ومالية واقتصادية .

Abstract

This study aims to shed light on the civil society organizations and the quality of the information and financial data produced by these organizations and the impact of these organizations' compliance with the requirements of accounting disclosure on the decisions of users of the financial statements from within or outside these organizations .

The objective of this study is to demonstrate the concept and elements of accounting disclosure and the elements of accounting disclosure and the presentation of the types of accounting disclosure as well as the quality of accounting information and the quality of accounting information.

In order to achieve the objectives of the study and verify its hypotheses, a questionnaire was prepared by a number of professors in the Faculty of Management and Economics. The

questionnaire was distributed to a group of university professors in the Faculty of Management and Economics at Qadisiyah, Dhi Qar and Al Muthanna Universities , The study used a set of statistical tools such as arithmetic mean, standard deviation, correlation coefficient, simple linear and multiple regression equation to determine the effect of independent variables on the dependent variable, Each paragraph and duplicates according to a measure of the five-marks lekart.

The study concluded that the accounting and auditing standards should be strictly restricted and maintained to produce high-quality financial reports. The state should oblige civil society organizations to disclose their data periodically .

المقدمة

تعتبر منظمات المجتمع المدني من أهم البنيات الأساسية للمجتمعات المعاصرة وذلك لأنها تستهدف إشباع حاجات الأفراد والجماعات لتحقيق التنمية المتواصلة المنشودة في المجتمع، حيث تقوم بدور متميز في المجال الخيري والاجتماعي ، وقد أخذت هذه المنظمات إشكالا" وأنماطا" مختلفة ومتعددة لكنها تجتمع بسمات عامة منها أنها تختص بتقديم الخدمات والمنافع للمجتمع ، مكافحة التلوث البيئي ، حماية الحيوانات ، حقوق المرأة ، كفالة الأيتام وغيرها .

تعد منظمات المجتمع المدني جزءا" مهما" من القطاع المجتمعي في المجتمعات الحديثة وتعد بمثابة منظمات ربط ووصل بين مكونات المجتمع وعلى الرغم من اختلافها فان لها وظائف متشابهة منها انها تتناصر الفقراء والضعفاء وتسعى الى التغيير الاجتماعي ، تقديم الخدمات الاجتماعية وفي بعض الدول تمثل الأداة الرئيسية للرفاهية الاجتماعية .

ولا يقتصر الهدف من عمل هذه المنظمات على تقديم الرعاية والإعانة للمجتمع فقط بل أصبح الهدف من تلك المؤسسات أيضا" هو إحداث تنمية حقيقية في المجتمع . لتحقيق كل هذه المنافع نحتاج الى جهود متظافرة من قبل الأفراد والدولة على حد سواء لتشجيع عمل هذه المؤسسات لتحقيق غاياتها والتي غالبا" ما تكون أهداف إنسانية .

ونظرا" للعدد المتزايد لهذه المؤسسات في العراق حيث اظهر تقرير دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي نمو" هائلا" في أعداد هذه المؤسسات المسجلة لديها حيث إن عدد المؤسسات المسجلة من شهر كانون الثاني 2011 ولغاية شهر تشرين الثاني من عام 2015 بلغ 2560 منظمة.

وعلى هذا الأساس جاء هذا البحث لتسليط الضوء على الإفصاح المحاسبي لمنظمات المجتمع المدني وبيان كيفية تأثير الإفصاح على جودة المعلومات المحاسبية والذي يؤدي بدوره الى عملية اتخاذ القرار من داخل أو خارج هذه المنظمات كما سيبين من خلال التعرف على آراء عينة من أكاديمي ومهني المحاسبة في هذه المنظمات حيث قسم البحث الى خمسة مباحث :-

- ❖ المبحث الأول : المنهجية العلمية والدراسات السابقة .
- ❖ المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي و جودة المعلومات المحاسبية .
- ❖ المبحث الثالث تلبية متطلبات الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية تساعد على ترشيد واتخاذ القرارات .
- ❖ المبحث الرابع : الجانب العملي للدراسة
- ❖ المبحث الخامس الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول منهجية البحث

1- مشكلة الدراسة :-

تتبلور مشكلة البحث الرئيسية في إن الكثير من منظمات المجتمع المدني تفتقر الى الاهتمام الكافي بالإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، ولا تعي تأثير هذه العوامل على متخذي القرار من داخل وخارج هذه المنظمات. وفي ضوء هذه المشكلة يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :-

- هل إن منظمات المجتمع المدني تفصح عن بياناتها المالية ؟
- هل إن منظمات المجتمع المدني تلتزم بجودة المعلومات المحاسبية ؟
- هل إن الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية لها دور فعال في عملية اتخاذ القرار الإداري .

2- أهمية الدراسة :-

تأتي أهمية الدراسة مع تزايد عدد منظمات المجتمع المدني في العراق ونظرا لأهمية هذه المنظمات وما تقدمه للمجتمع من خدمات لذلك لا بد من التأكيد على أهمية الإفصاح المحاسبي لهذه المنظمات والتأكيد على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من هذه المنظمات للمستخدمين حيث إن جودة وشفافية هذه المعلومات لها تأثير مباشر على جموع المستفيدين سواء كانوا متعاملين بالفعل مع هذه المنظمات أو أنهم يفكرون بالتعامل مع هذه المنظمات .

3- أهداف الدراسة :-

بناءً على ما جاء في اشكالية البحث فان البحث يهدف الى :-

- تسليط الضوء على منظمات المجتمع المدني في العراق ومدى التزام هذه المؤسسات بالإفصاح المحاسبي .
- المساهمة في زيادة وعي منظمات المجتمع المدني حول أهمية جودة المعلومات المحاسبية .
- المساهمة في تطوير الممارسات المحاسبية للمؤسسات غير الهادفة للربح من خلال توصيف الواقع ومقارنته بمثيله بالدول المتقدمة.
- التعرف على القوائم والتقارير المفصحة عنها في هذه المؤسسات.
- المساهمة في توعية المجتمع حول أهمية منظمات المجتمع المدني وأثارها الإيجابية على المجتمع والفرد بصورة خاصة .

4 - فرضيات الدراسة :-

يفترض البحث بناءً على ما عرض في اشكاليته وأهدافه الآتي :-

- 1- القوائم المالية المستخدمة حالياً في منظمات المجتمع المدني توفر شروط الإفصاح المناسب .
- 2- الإفصاح الجيد عن المعلومات المحاسبية يساهم وبشكل أساسي بزيادة جودة المعلومات المحاسبية لمنظمات المجتمع المدني .
- 3- الإفصاح الجيد عن المعلومات المحاسبية يساعد الأطراف الداخلية والخارجية باتخاذ قرار التعامل مع هذه المؤسسة من عدمه.

5- منهجية الدراسة :-

استخدم الباحثان منهج التحليل الوصفي بالاعتماد على مجموعة من الأدوات البحثية لغرض إكمال متطلباته في الجانب النظري والميداني وكما يلي :-

❖ **الجانب النظري :-** تم الاعتماد على ما متوفر من مصادر عراقية وعربية وأجنبية من رسائل واطاريح وبحوث علمية محكمة فضلا عن المنشورات والمعايير التي تصدرها المنظمات المهنية المختصة والتي تم الحصول عليها من المكتبات وشبكة الانترنت .

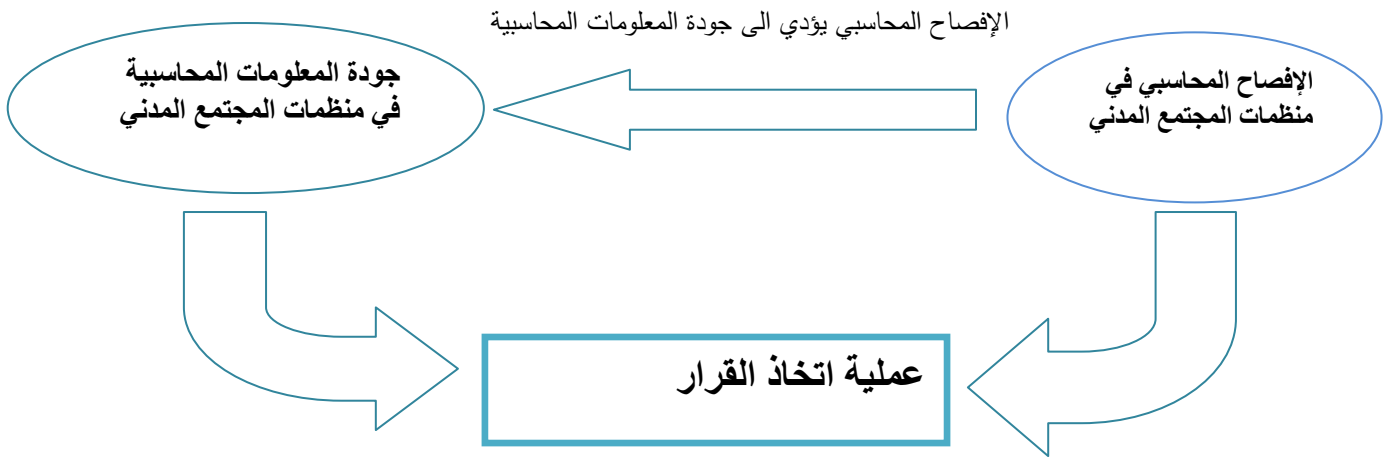
❖ **الجانب العملي :-** تم تصميم استمارة استبيان للحصول على المعلومات المتوفرة في منظمات المجتمع المدني وقد وزعت على الجهات المعنية والمشار إليها في عينة الدراسة .

6- عينة الدراسة :-

تم الاعتماد على آراء عينة من الأكاديميين (الأساتذة الجامعيين) ومجموعة من المحاسبين القانونيين وممتهني المحاسبة في منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الخاص الناشطة في محافظات المثنى ، القادسية ، ذي قار حيث إن هذه المؤسسات تعد حسابات ختامية تدقق من مراقبي الحسابات.

7- نموذج الدراسة :-

من خلال منهجية البحث يمكن توصيف أنموذج يمثل متطلبات الإفصاح المحاسبي ومدى تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية ومدى تأثير المتغيرين على عملية اتخاذ القرار في منظمات المجتمع المدني .



شكل رقم (1) انموذج الدراسة من اعداد الباحثان

الدراسات السابقة

1- دراسة (البحيصي ، 2012) (تقييم النظم المالية و المحاسبية في المنظمات غير الحكومية (الأهلية) الفلسطينية في قطاع غزة)

هدفت هذه الدراسة لتقييم الواقع الحالي للنظم المالية والمحاسبية في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة. و قد تم التطبيق عبر توزيع استبانة صممت خصيصاً لخدمة أغراض البحث تم توزيعها على عينة استطلاعية مكونة من ١٠٠ مؤسسة، وقد تم استرداد ٨١ استبانة كاملة وصالحة للتحليل. وقد أوضحت نتائج تحليل البيانات أن المؤسسات غير الحكومية تعاني من خلل واضح في أداءها المالي والمحاسبي ينبع من الضعف و القصور في أنظمتها المالية والمحاسبية، والذي من أهم علاماته: (١) عدم وجود لوائح مالية مكتوبة تنظم العمل المالي في معظم المؤسسات، (٢) عدم كفاية القانون الصادر عن وزارة الداخلية الفلسطينية و الذي ينظم العمل المالي بالمنظمات غير الحكومية. وفي ضوء هذه النتائج فإن الدراسة توصي بما يلي: (١) ضرورة تبني المؤسسات للوائح و قوانين تنظم العمل المالي فيها، (٢) ضرورة تعديل القانون الصادر عن وزارة الداخلية والخاص بتنظيم العمل المالي في المؤسسات غير الحكومية ليكون أكثر وضوحاً و تفصيلاً وشمولية .

2- دراسة (محسن ، 2008) (مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقاً للمعيار المحاسبي رقم (١) (ومعرفة الممارسات المحاسبية المستخدمة في المنظمات غير الحكومية وفقاً لنفس المعيار، والتعرف على أهم المعوقات التي تحد من أتباعه. وخلصت الدراسة إلى أن المنظمات غير الحكومية لا تلتزم بعرض القوائم المالية حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) (وأن السياسات المحاسبية المتبعة في المنظمات غير الحكومية لا تتوافق مع هذا المعيار. وقد أوصت الدراسة المنظمات الأهلية والمدققين وديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين بضرورة التزام المنظمات بتطبيق المعيار تقييم النظم المالية و المحاسبية في المنظمات غير الحكومية (الأهلية) الفلسطينية ٣٦٧ وتطوير فهم المحاسبين له من خلال عقد الندوات وورش العمل، وضرورة تفعيل جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية لتساهم بالتدريب والدورات عن معايير المحاسبة الدولية. بن عطية (٢٠٠٦) (والتي تناولت واقع البناء المؤسسي في المؤسسات الأهلية اليمنية. حيث شملت الدراسة عينة من ٦٠ جمعية من مختلف قطاعات العمل الأهلي في اليمن. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : عدم توفر الخبرات الكافية في المجال المالي في المؤسسات اليمنية وكذلك ضعف الرقابة المالية وضعف اتباع مبدأ الشفافية في التعاملات المالية و كذلك ضعف النظم المحاسبية المستخدمة في هذه المؤسسات

3- دراسة (النفار ، 2007) (قدرة متخذي القرارات الإدارية على الاستفادة من البيانات المالية للمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة) .

تناولت الدراسة قدرة متخذي القرارات الإدارية على الاستفادة من البيانات المالية في المنظمات غير الحكومية في محافظات غزة ولقد هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية البيانات المالية ومدى اعتماد متخذي القرارات عليها والاستفادة منها في العمليات الإدارية وترشيد قراراتها في المنظمات غير الحكومية، و قد استخدمت الدراسة أسلوب الاستبيان في استطلاع آراء عينة من مدراء المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أن جزء كبير من متخذي القرارات في المنظمات غير الحكومية لديهم القدرة على التعامل مع البيانات المالية، وتنمية الموارد المتاحة، والقدرة على وضع الأهداف، وممارسة نوع من التحليل والدراسة قبل اتخاذ القرارات، في حين أن

الجزء الآخر لا تتوفر لديه هذه المقدرة، بالإضافة إلى ضعف مهارات التحليل المالي لدى أغلب المدراء في هذه المنظمات. كما أن المعلومات ليست متوفرة دائماً في الوقت المناسب. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام متخذ القرار بالتحليل المالي، وبذل مزيد من الجهد نحو تدريب العاملين وتأهيلهم والارتقاء بمستوياتهم والتي تخدم اتخاذ القرارات الرشيدة، و كذلك على تطوير قدرة نظم المعلومات المحاسبية في هذه المؤسسات على توفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب .

المبحث الثاني

الاطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية

أولاً: - الإفصاح المحاسبي

1- مفهوم وتعريف لإفصاح المحاسبي

تتزايد أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بعد الانهيارات التي شهدتها بعض الشركات العالمية العملاقة وتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال بعد أن أصبحت المعلومة المحاسبية المنشورة ذات قيمة ومصدراً مهماً لاتخاذ القرارات ، ومن هنا نال موضوع الإفصاح اهتمام كبير من قبل الباحثين والجمعيات المهنية والمتخصصة بوضع المعايير المحاسبية (IFAC,2004.P262).

وقد وردت عدة تعريفات في الإفصاح المحاسبي أهمها :-

- الإفصاح هو إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ ودون أي لبس أو تضليل) مطر ، والحيالي ، 1995 : 371).
- الإفصاح هو المقياس غير الملموس لقياس مدى كفاية البيانات الإيضاحية في القوائم المالية" (الصبان ، 1997 : 100).
- الإفصاح باعتباره أداة تمكن الفئات الخارجية من اتخاذ القرارات "الإفصاح المحاسبي هو إن توضح وتكشف القوائم المالية جميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع لكي تتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة" (طه ، 1999 : 268).
- الإفصاح " بأنه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها وذلك لزيادة فاعلية العمليات التي يقوم بها السوق المالي ، إذ إن الفئات المختلفة تحتاج الى المعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض إليها الشركة للوصول الى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي يرغب بها " (الخطيب ، 2002 : 154) .
- الإفصاح باعتباره أداة شاملة للكشف عن أي معلومات محاسبية أو غير محاسبية "الإفصاح هو تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي المعلومات المحاسبية " بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الوحدة الاقتصادية ويشمل الإفصاح أي معلومات محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تصرح عنها الإدارة وتتضمنها القوائم المالية " (خشارمة ، 2003 : 97).

- الإفصاح بأنه الإفصاح هو أي معلومة مالية سواء كانت كمية أو نوعية قامت الشركة بنشرها بوسائل رسمية وغير رسمية . (Al- razeen& karbahari , 2004 : 351) .

يتضح من التعريفات السابقة أن الإفصاح المحاسبي بشكل عام يتعلق بالبيانات والمعلومات المتعلقة بنشاطات الوحدة الاقتصادية لفترات مختلفة قد تكون سابقة أو حالية أو مستقبلية تفيد المستخدم وتساعد بشكل خاص باتخاذ قراره الاستثماري بشأن هذه الوحدة الاقتصادية أو مقارنتها بمثيلاتها العاملة في السوق وهذا الإدلاء لا يقتصر على البيانات المالية فقط بل يتعداه الى المجالات الأخرى لنشاطات الوحدة الاقتصادية الاجتماعية أو البيئية وغيرها من المعلومات التي تعمل المؤسسة في نطاقه أو من خلاله أو تتأثر به أو تؤثر فيه .

2:- مقومات الإفصاح

هنالك عدة من مقومات الإفصاح المحاسبي وقد وجد أن الإفصاح بشكل عام يركز على تحديد جميع أو اغلب المقومات الرئيسية التالية (عبد الرحمن ، 2014 : 53- 66) :-

أ-الجهة المستخدمة للبيانات والمعلومات :- يمكن تقسيم الجهات المستفيدة والمستخدمه للمعلومات المحاسبية والبيانات المفصح عنها الى جهات داخلية ضمن الوحدة الاقتصادية أو جهات خارج الوحدة الاقتصادية .

ب - الغرض من وراء استخدام البيانات والمعلومات :- الغرض من الإفصاح هو تقديم معلومات ملائمة لخدمة الاحتياجات المشتركة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم تجاه تعاملهم مع المنشأة لذلك يجب أن تكون هنالك علاقة وثيقة بين البيانات والمعلومات المفصح عنها .

ج- ماهية نوعية البيانات والمعلومات:- تتصف التقارير المالية لكبريات الشركات والبنوك بالشمولية ولو أن بعضها يتصف بالعمومية أيضا" ، إلا أنها وبشكل عام يعتمد عليها نظرا" لعمق وتنوع البيانات والمعلومات والجدول والرسوم البيانية التوضيحية .

د- كيفية إيصال المعلومات والبيانات الى المستفيدين :- يتم إيصال المعلومات المحاسبية للمستخدمين أما بطريقة مباشرة عن طريق النشرات الدورية والتقارير السنوية المنشورة عن طريق الوحدة الاقتصادية أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الموقع الالكتروني للشركة .

ح- التوقيت الزمني للإفصاح عن البيانات :- من البديهي أن توفر المعلومة في الوقت المناسب تكون ذات منفعة كبيرة للمستخدم والمستفيد منها ، وبخلافه فأن تأخرها قد لا يعطي أي منفعة منها أو على أقل تقدير ستتناقص تلك المنفعة ، وعليه فأن التوقيت الزمني للإفصاح يعتبر من الضرورات المهمة التي يجب الانتباه إليها .

خ- دقة وشفافية المعلومات المقدمة

و- إمكانية المقارنة مع بيانات وأرقام سنوات سابقة:

ز- الكلف المترتبة على عملية الإفصاح .

3:- أنواع الإفصاح المحاسبي :-

حدد بزماوي أنواع الإفصاح المحاسبي وأهميته باعتباره من الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة الوحدة ومراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى ، ونادرا" ما ترد كلمة الإفصاح بشكل مستقل بل غالبا" ما ترد مرتبطة بألفاظ أخرى ويمكن القول أن أنواع الإفصاح المحاسبي هي (بزماوي، 2002 : 57) :

- ❖ الإفصاح الكامل :- يشير الى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات اثر محسوس على القارئ لكن مفهوم الكمال غير ممكن حاليا"
- ❖ الإفصاح التقيفي (الإعلامي) : هو التحول نحو المطالبة بألا فصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية ، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله .
- ❖ الإفصاح الوقائي : ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن ويهدف الإفصاح الوقائي الى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية .
- ❖ الإفصاح العادل : يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية .

نلاحظ مما سبق إن الإفصاح الكامل يتفق مع الإفصاح الوقائي لأنهما يفصحان عن البيانات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين ، ولكن بالنسبة للإفصاح التقيفي فمن شأنه الحد من اللجوء الى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى .

4 :- متطلبات الإفصاح ومشمولاته (الشاهد ، 2000: 56):

- ❖ السياسات المحاسبية : تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة الى أخرى ، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي الى صعوبة تفسير القوائم المالية.
- ❖ الأطراف والصفقات الهامة : يجب إن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف الصفقات المبرمة بين المنشأة وأطراف أخرى ، وكذلك العلاقات الهامة بين المنشأة والأطراف الخارجية مثل العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة .
- ❖ الأحداث اللاحقة : تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت ، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية ، وغالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعد شهور ، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر القوائم بالفترة اللاحقة .
- ❖ الشكوك حول استمرار المنشأة : يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة ، وانه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمرار المشروع أو إن هناك شكوكا حول استمرار المشروع.
- ❖ الالتزامات المحتملة : تتمثل عادة بالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد ، فيما يخص حدوثها أو مبلغها ، وتظهر عادة نتيجة للفضايا المرفوعة ضد المنشأة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى ، والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا" عند تسوية النزاع .

يتضح مما سبق بأن الإفصاح المحاسبي يشكل عنصراً هاماً في ضمان استمرارية المنظمات وتعزيز الاستقرار المالي فيها لذلك فإن المنظمات تلتزم بالشفافية والإفصاح لمنع حصول الغش والتلاعب والسرقة والفساد وتسمح للمنظمة بالمنافسة على أسس عادلة ونزيهة .

ثانياً: - جودة المعلومات المحاسبية

1- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية :

تعد المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية الركيزة الأساسية لعمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية ، وعليه فإن تحديد أهداف التقارير المالية يعد نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية ، ولكي تكون المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير مفيدة يجب أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الجودة وعليه يشير "الشيرازي" إلى مفهوم جودة المعلومات المحاسبية بأنه تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة ، وتعد هذه الخصائص مفيدة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية (الشيرازي ، 1990 : 194) .

ولكي تكون المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية مفيدة ويمكن فهمها والاستفادة منها من قبل الأطراف المعنية باستخدامها يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص التي تجعل هذه المعلومات على درجة عالية من الجودة ، وبصفة عامة يمكن القول بأن جودة المعلومات المحاسبية تتأثر بمستخدمي القرارات وخصائصهم (الشحادة ، وآخرون ، 2011 : 245) .

وتطرق (الشيرازي) إلى انه بذلت محاولات كثيرة لتحديد الخصائص التي يلزم توفرها في المعلومات المحاسبية إلى انه يمكن القول إن أهم هذه الدراسات هي الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة الأمريكي ، وتناول ما جاء في هذه الدراسة من أن الخصائص التي تحدد ما إذا كانت المعلومات الناتجة عن تطبيق بديل محاسبي معين أكثر أو أقل فائدة في مجال اتخاذ القرارات هي خاصيتين رئيسية هما :

أ- ملائمة المعلومات relevance .

ب- إمكانية الاعتماد على المعلومات أو درجة الثقة فيها reliability . (الشيرازي، 1990: 19)

فضلاً عن ما تطرق إليه الشيرازي من خصائص المعلومات يشير كلا من (Marshal and Paul) إلى خصائص أخرى للمعلومات المفيدة تتمثل بالآتي :

أ- التكمال (complete) : تكون المعلومة كاملة إذا لم تحذف جوانب مهمة من الأحداث أو الأنشطة التي تقوم هذه المعلومات بقياسها .

ب- متيسرة (accessible) : تكون المعلومات متيسرة إذا تمتعت بخاصية سهولة الوصول إليها من قبل المستخدمين عندما يحتاجونها وبشكل يمكنهم من استخدامها . (Marshal and Paul , 2009:28) .

حتى يتم قبول المعلومات المحاسبية على أنها مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية؛ هناك خصائص وصفات يجب أن تحتويها هذه المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة . وهذه الخصائص تعرف بأنها خصائص نوعية؛ حيث تجعل المعلومات المعروضة التقارير المالية مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، والخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي:

القابلية للفهم، والملائمة، والموثوقية أو الاعتمادية، والقابلية للمقارنة(و تشمل الاتساق):- (Deegan and Unerman, 2006:180 -184).

❖ القابلية للفهم (Understandability): إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، وتحقيقاً لهذا الفرض، يفترض أن لدى المستخدمين بعض المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.

❖ الملائمة (Relevance): حتى تكون مفيدة، فإن المعلومات يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذى القرارات، وتمتلك المعلومات حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية خاصية الملائمة.

وهناك وجهان للملائمة فحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن يكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية أو توكيدية (تعزيزية) ،إن الدورين التنبؤي والتوكيدي للمعلومات متداخلان، فعلى سبيل المثال: المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وبنيتها تفيد المستخدمين في التنبؤ بقدرة الوحدة الاقتصادية في استغلال الفرص وقدرتها على مقاومة الأوضاع المعاكسة، وتؤدي نفس المعلومات دوراً توكيدياً بما يتعلق بالتنبؤات الماضية .

• المادية (Materiality): ترتبط نظرية ملائمة المعلومات بمفهوم المادية ، وقد ورد هذا المفهوم في كثير من الأطر المفاهيمية للمحاسبة، وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المادية في الفقرة (30) من إطاره المفاهيمي يعتبر البند مادياً أو ذو أهمية نسبية إذا ما كان حذفه أو عرضه بشكل خاطئ سيؤثر في قرارات المستخدمين الاقتصادية المبنية على واقع القوائم المالية وعليه فإن مفهوم المادية يضع حداً فاصلاً أو نقطة قطع أكثر للملائمة كونها خاصية أساسية يجب للمعلومات أن تتصف بها لكي تكون مفيدة ."

• الموثوقية (Reliability): حتى تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقة، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول. (Deegan and Unerman, 2006:180 -184)

و قد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية الآتية wily (IAS, 2002, & sons) :

❖ التمثيل الصادق: لتكون المعلومات موثوقة يجب أن تمثل العمليات المالية بصدق والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول،.

❖ الجوهر فوق الشكل: لكي تمثل المعلومات المعروضة العمليات المالية والأحداث الأخرى تمثيلاً صادقاً؛ والتي من المفترض أنها تمثلها، وعندما يختلف الجوهر الاقتصادي للعملية عن شكلها القانوني، فإن صفة الجوهر فوق الشكل تتطلب أن تتم المحاسبة والإبلاغ عن جوهر العملية وأثارها، وليس لشكلها القانوني وحسب.

- ❖ الحيادية: حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن محايدة؛ أي خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على عملية اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة محددة سلفاً .
- ❖ الحذر و الاكتمال: لتكون المعلومات ملائمة، فإن المعلومات في التقارير والقوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، وأي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملائمتها.
- ❖ القابلية للمقارنة: يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع على مرور الزمن لأجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي.
- ❖ الاتساق أو التماثل: وتهدف هذه الخاصية إلى تحقيق إمكانية المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام نفس المبادئ المحاسبية من فترة لآخرى، أي تعتبر خاصية الثبات متحققة عندما يتم استخدام نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث وعلى طول الفترات؛ وهذا لا يمنع من تغيير المبادئ أو السياسات المحاسبية إذا كان ذلك أفضل وأكثر نفعاً، ولكن بشرط وجود ما يبرر هذا التغيير والإفصاح عن ذلك.

2- معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية (الصعيد ، 1996 : 35) :

هنالك عدد من المعايير التي تحقق جودة المعلومات المحاسبية يمكن إجمالها بالشكل التالي :

- ❖ **معايير قانونية** : تسعى عدد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بتلك المعايير من خلال وضع القوانين التي تهدف الى ضبط الأداء في المنشأة فضلاً عن الإفصاح عن أدائها
 - ❖ **معايير مهنية** : تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بأعداد معايير محاسبية والتدقيق بهدف ضبط أداء العملية المحاسبية مما يبرز معه مفهوم مساعلة الإدارة من قبل المالكين للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها الى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتصف بالنزاهة والأمانة.
 - ❖ **معايير فنية** : أن توافر مثل هذه المعايير يؤدي الى تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وهذا بدوره ينعكس على جودة التقارير المالية وبالتالي زيادة ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح المشتركة مما يؤدي الى زيادة الاستثمار.
- يتضح مما سبق بأن المعلومات المحاسبية يجب أن تتميز بخاصية الملائمة بهدف زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر والتنبؤ بالمستقبل وأن تكون خالية من الخطأ والتحيز الى حد منطقي ومعقول وتعتبر بصدق عن الحقائق والإحداث المالية الممثلة لها وأن تعد وفقاً لافتراض الاستمرارية، وباستخدام أساس الاستحقاق حتى تعكس صورة واقعية وعادلة وتكون قابلة للمقارنة ومفهومة وتتسم بالثبات حتى تكون ذات جودة عالية .

المبحث الثالث

اتخاذ القرار الإداري ومتطلبات الإفصاح في منظمات المجتمع المدني

أولاً: - اتخاذ القرار

1- مفهوم عملية اتخاذ القرار :

على الرغم من انه يمكن اكتساب الكثير من المهارات عن طريق التعلم إلا انه ليس من السهل تعلم القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة ، كما إن عملية اتخاذ القرار تتبثق من جمع المعلومات وتحليلها ومعالجتها بطريقة علمية ، الأمر الذي يؤدي الى تحديد البدائل الممكنة للحل ، كما إن اتخاذ احد البدائل يتطلب غالباً أخذ الحس البشري في الحسابات عند تفحص أفضلية ما يترتب على بديل ما من نتائج ، فاتخاذ القرار الناجح يعتمد على التقدير السليم كما يعتمد على المعلومات الموثوقة .

2- خطوات اتخاذ القرار الإداري :

هنالك طريقة وضعها علماء النفس والاجتماع مكونة من خمس مراحل توضح كيفية اتخاذ القرار بشكل مستقل وهي (مهارات اتخاذ القرار ، جامعة القصيم :ط 1 :2009) :

المرحلة الأولى : تحديد الهدف بوضوح ، لأنه بذلك يوجه خطواتنا نحو اتخاذ القرار
المرحلة الثانية : التفكير بأكبر عدد ممكن من الإمكانيات ، فمنها يستخلص وينبثق القرار
المرحلة الثالثة :فحص الحقائق وهو مهم جداً ، فعدم توفر المعلومات قد يقودنا الى قرار غير صحيح .
المرحلة الرابعة : التفكير في الايجابيات والسلبيات للقرار الذي تم اتخاذه ، فيجب فحص كل اكتبه وما يمكن أن ينتج عنها وقياس مدى كونها مناسبة أو غير مناسبة .

المرحلة الخامسة : مراجعة جميع المراحل مرة أخرى ، والانتباه فيما إذا أضيفت معطيات جديدة أو حدث تغير ، ثم تقرر بعدئذ ، وإذا لم يكن القرار مناسباً يمكن عمل فحص جديد أنواع القرارات والمشكلات :

قسم كونتر وزملائه القرارات إلى نوعين هما القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة فالأولى تشير إلى القرارات المخططة سلفاً والتي تتعامل مع حل المشكلات المتكررة أو الروتينية. أما الثانية فهي الغير متكررة أو التي تعالج مشاكل جديدة أو تتعامل مع المواقف غير المألوفة مثل القرارات الاستراتيجية.

أما أنسوف فنصنف القرارات إلى ثلاثة أنواع هي (حنفي و بوقف ، 1993 : 144) :

1- قرارات استراتيجية: تصنف بأنها غير متكررة كما أنها تحظى بدرجة عالية من المركزية في اتخاذها وتكون في: - اختيار مزيج السلعة-السوق.

- قرارات تخصيص الموارد وقرارات التنويع.

- قرارات اختيار توقيت وأزمة البدء.

2- قرارات تنظيمية: تتصف بالتكرار إذا ما قورنت بالسابقة وتكون في:

- القرارات الخاصة بإجراء توزيع الموارد - القرارات الخاصة بتنظيم وتملك وتنمية الموارد.

- القرارات المرتبطة بتدفق المعلومات وتحديد مدى الحريات والصلاحيات.

3- قرارات تشغيلية : تتصف بدرجة عالية من اللامركزية وهي متكررة أي أنها مبرمجة مثل:

- توزيع الموارد المتاحة على الأنشطة الوظيفية، جدولة الإنتاج.

- تحديد مستويات التشغيل، التسعير وسياسات التنمية، أساليب الإشراف.

3- حالات اتخاذ القرارات الإداري :

هنالك مجموعة من الحالات التي يجب اتباعها عند اتخاذ القرار (منصور ، 2000: 53) :-

أ- حالة التأكد: بيئة القرار مستقرة وبسيطة حيث تحتوي عدد قليل من العوامل والمؤثرات المتشابهة والتي تبقى هي نفسها خلال فترة اتخاذ القرار وخلال تنفيذه وهو كما في القرارات الروتينية.

ب- حالة المخاطرة: بيئة القرار مستقرة ومعقدة وتحتوي على عدد كبير من العوامل والمؤثرات التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار وأثناء تنفيذ القرار كما في القرارات التشغيلية.

ج- حالة المخاطرة وعدم التأكد: بيئة القرار متغيرة وبسيطة وتحتوي عدد قليل من العوامل والمؤثرات والتي تتشابه فيما بينها إلى حد كبير لكنها تتغير بصورة مستمرة مثل القرارات الإدارية.

د- حالة عدم التأكد: بيئة القرار متغيرة ومعقدة وتحتوي عدد كبير من العوامل والمتغيرات التي لا تتشابه مع بعضها والتي تتغير بصورة مستمرة مثل القرارات الاستراتيجية.

4- الصعوبات التي تعترض عملية اتخاذ القرار :

تطرق الباحثون إلى الصعوبات التي تواجه عملية اتخاذ القرار وحدد مجموعة من العوائق وتوصل إلى عدم وجود أي قرار يرضي الجميع بشكل كامل، ولكنه يمثل على الأقل أحسن الحلول في ظل الظروف و المؤثرات الموجودة، فكثيرا ما يجد متخذ القرار نفسه معرضا لكثير من العوائق التي تمنعه من الوصول إلى القرار المناسب، و يمكن إجمال هذه العوائق (مشرقي ،نظريات القرارات الإدارية: 32).

1. **عدم إدراك المشكلة و تحديدها :** يلقي متخذ القرار صعوبة في تحديد المشكلة نتيجة تداخل مسبباتها بنتائجها، مما يتعسر عليه عدم القدرة على تمييزها بدقة و بالتالي تتجه جهوده لمعالجة المشاكل الفرعية من هذه المشكلة و عدم التعرض إلى المشكلة الحقيقية لعدم قدرة تحديدها و تعريفها.

2. **عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تتحقق باتخاذ القرار :** إن القرارات تسعى دائما لتحقيق مجموعة من الأهداف، هذه الأخيرة قد تتعارض مع بعضها و قد تتعارض مع أهداف بعض الإدارات و الأقسام أيضا، كما قد تختلف في أهميتها مما يتطلب من متخذ القرار أولا؛ التمييز بين أقل الأهداف أهمية، ثم توجيه الجهود لتحقيق الأهداف الأكثر أهمية.

3. **شخصية متخذ القرار :** قد يكون متخذ القرار واقعا عند اتخاذ قراره تحت تأثير بعض العوامل، كالقيود الداخلية التي تشمل التنظيم الهرمي الذي تقرره السلطة و ما ينجم عنه من بيروقراطية و جمود و ضرورة التقيد بالإجراءات الداخلية أو القيود الخارجية، و بالتالي ينجم عنها خضوع متخذ القرار لسلطة أعلى تحدد الغايات الكبرى الواجب تحقيقها، مما ينعكس سلبيا على أفكاره و تطلعاته مما يؤثر على المؤسسة و نجاحها.

4. **نقص المعلومات :** يعد عدم توافر المعلومات من أهم الصعوبات التي تواجه متخذ القرار، إذ تعد المعلومات من أهم موارد المؤسسات في العصر الحديث حيث يجب أن تعطي صورة متجددة عن بيئة العمل و ظروفه و إمكاناته و القيود. وبما أن صحة القرار تبنى على صحة المعلومات التي استخدمت لاتخاذها، فإن متخذ القرار مطالب بتحديد نوع المعلومات اللازمة و مصادر الحصول عليها، و العمل على جمعها و تحليلها و تحديثها باستمرار .

ثانياً :- التنظيم المحاسبي في منظمات المجتمع المدني :-

مفهوم وتعريف منظمات المجتمع المدني :-

تعد منظمات المجتمع المدني احد الشروط الرئيسية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقدم السياسي للمجتمعات المعاصرة لأنها تهتم بعاملين من عوامل تحقيق هذا التقدم وهما الفرد والمجتمع ، ويعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الحديثة التي ظهرت بصورة واضحة في الساحة السياسية والاجتماعية باعتباره من اهم الاليات التي تنظم وتحدد العلاقة بين الدولة والمجتمع وفق النهج الديمقراطي الذي يقوم على اساس التسامح والتعاون ونبذ العنف والاقصاء والتهميش الاجتماعي والسياسي من اجل الوصول الى حالة السلم المجتمعي وهو ما تطمح اليه الحكومات الديمقراطية عبر عدة طرق ووسائل حضارية . (محمود ، 2012: 3) .

ويشير مصطلح منظمات المجتمع المدني الى الجمعيات والتي ينشئها اشخاص يعملون لنصرة قضية مشتركة وهي تشمل المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية ، المنظمات الخيرية ، المنظمات الدينية ، النقابات المهنية و مؤسسات العمل الخيري ، والهدف المشترك الذي يجمع بين منظمات المجتمع المدني كافة على الرغم من تنوعها واختلافها فهو يتمثل باستقلالها عن الحكومة والقطاع الخاص من حيث المبدأ ولعل هذا الطابع الاستقلالي هو ما يسمح لهذه المنظمات بأن تعمل على الارض وتحظى بدور هام في أي نظام ديمقراطي (www.ar.wikipedia.org)

ويمكننا القول بأن منظمات المجتمع المدني هي عبارة عن المؤسسات والمنظمات التطوعية غير الربحية والتي تلعب دوراً مهماً بين الدولة من جهة والمجتمع والمواطن من جهة اخرى لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية التي تساعدها على تحقيق الاستقرار والسلام والتكافل الاجتماعي .

التنظيم المحاسبي في منظمات المجتمع المدني :-

يتم تنفيذ العمليات المحاسبية : الإثبات والقياس والعرض والإفصاح من خلال نظام محاسبي يتضمن مجموعة من العناصر المترابطة والتي تتفاعل سوياً لإخراج المعلومات المحاسبية المطلوبة لمستخدميها ، وتتمثل هذه العناصر في : المستندات ، والدفاتر ، والسجلات ، والقوائم والتقارير ، ودليل الحسابات ، ويتم تشغيل النظام المحاسبي طبقاً لمجموعة من الأسس المحاسبية وباستخدام مجموعة من الطرق والأساليب اليدوية والإلكترونية . (شحاتة ، 2001: 24)

مفهوم النظام المحاسبي في منظمات المجتمع المدني :

هو إطار عام يتضمن مجموعة من العناصر المترابطة والتي تتفاعل وتعمل سوياً طبقاً لمجموعة من أسس ومعايير وطرق المحاسبة وطبقاً لسلسلة من العمليات المحاسبية وباستخدام مجموعة من الأساليب والأدوات والطرق وذلك لإعطاء معلومات محاسبية تساعد في مجالات التخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة . وطبقاً للمفهوم السابق تتمثل أهم معالم النظام المحاسبي بصفة عامة في الآتي (شحاتة ، 2001: 26) :

- (1) . يتكون هيكل النظام المحاسبي من مجموعة من العناصر (الأجزاء) والتي يطلق عليها عناصر النظام المحاسبي ، ويلزم أن يكون بين هذه العناصر ترابطاً داخل إطار محدد (هيكل وعناصر النظام المحاسبي) .
- (2) . يضبط تشغيل النظام المحاسبي ، مجموعة من الأسس والمعايير المحاسبية والتي تمثل الدستور والمرشد والتي لا يجب أن يخالفها المحاسب (أسس ومعايير المحاسبة) .

- (3) . يعمل النظام المحاسبي وفقاً لسلسلة من الإجراءات المتتالية والتي يطلق عليها العمليات المحاسبية : الإثبات والقياس والعرض والإفصاح (إجراءات تشغيل النظام المحاسبي) .
- (4) . يتم تنفيذ العمليات المحاسبية باستخدام مجموعة من الأساليب والأدوات المحاسبية وغير المحاسبية حسب طبيعة العملية المحاسبية التي تنفذ (أساليب وأدوات المحاسبة) .
- (5) . يهدف النظام المحاسبي إلى تخريج معلومات أمينة وصادقة ودقيقة وموقوتة وموضوعية ومحايدة تساعد الأطراف المعنية بأمر الوحدة في مجالات التخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات وما يتفرع عن ذلك من مقاصد (مقاصد النظام المحاسبي) .

علاقة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار

يعد الإفصاح المحاسبي من العناصر المهمة التي تشاهم في استمرارية عمل منظمات المجتمع المدني وتعزيز الاستقرار المالي فيها من خلال تفعيل لجان تدقيق داخل المنظمة تتابع سير الخطط المعدة مسبقاً والذي يساهم بدوره في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية التي تصدرها المنظمات للأطراف الخارجية والداخلية المستفيدة في سبيل اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة .

تقوم منظمات المجتمع المدني بالإفصاح عن الخدمات التي تتلقاها المنظمة وعن الأنشطة التي استخدمت فيها الخدمات المتبرع بها بما في ذلك طبيعة ونطاق ما يتم تلقيه من خدمات خلال الفترة حيث يجب ان تكون هذه المعلومات المحاسبية خالية من الخطأ والتحيز الى حد منطقي ومعقول .

تعكس المعلومات المحاسبية التي تقدمها المنظمة الى الاطراف الخارجية مدى قدرة المنظمة على الايفاء بالمتطلبات القانونية من قوانين وانظمة وتعليمات مالية ذات صلة بطبيعة نشاط المنظمة وهذا ما يساعدهم في عملية اتخاذ قرار سليم على ضوء توفر المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية .

تقوم منظمات المجتمع المدني بالإفصاح عن بنود المصروفات الادارية ذات الاهمية النسبية بأكثر من طريقة ، حيث تكون هذه الطرائق ملائمة لنشاط المنظمة في اعداد القوائم المالية من اجل ترشيد انفاقها وتعظيم ايراداتها من خلال ما يتم عرضه من معلومات محاسبية تتسم بالشفافية والذي يساهم في ترشيد القرارات الادارية .

يشجع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب روح الثقة بين اوساط صناع القرار داخل المنظمة ويمكنهم من اتخاذ القرارات الادارية ذات التأثير المباشر على نمو المنظمة واستمرارها ، لذا فإن منظمات المجتمع المدني تعمل على اعداد تقارير ذات مستوى عالي من الشفافية والنزاهة بالاعتماد على جودة المعلومات المحاسبية .

تقوم منظمات المجتمع المدني بأعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية وباستخدام اساس الاستحقاق حتى تعكس صورة واقعية وعادلة عن عمل المنظمات وهذا ما يساهم في توفير المعلومات المحاسبية لمعلومات مطابقة وصحيحة مع متطلبات متخذي القرار

المبحث الرابع الإطار العملي للبحث

أولاً: صدق أداة الاستبانة وثباتها :

بعد الانتهاء من تطوير أداة البحث تم عرضها على مجموعه من الخبراء والأكاديميين المختصين بموضوع الدراسة بهدف الحكم على مصداقيتها، وعلى ضوء ذلك فقد تم تعديل وإضافة بعض الفقرات واستبعاد فقرات أخرى. وبعد ذلك تم تعزيز المصداقية باختبار الأداة على عينة المؤلفة من 74 فرد وموزعه ما بين أساتذة الجامعات ومحاسبين القانونيين والعاملين في منظمات المجتمع المدني ، وبعد ذلك تم اختبار ثبات الأداة بالاعتماد على اختبار كرونباخ ألفا، والذي أظهر ثباتاً عالياً لكل محاور الاستبانة . والجدول رقم (1) يبين معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لمحاور الاستبانة بشكل منفصل.

جدول رقم (1) معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لمحاور الاستبانة

المحور	الاتساق الداخلي
الأول	0.8539
الثاني	0.8374
الثالث	0.9521

ثانيا : المعالجة الإحصائية :

لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، فقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) بشكل عام للحصول على قراءات عامة عن خصائص وملامح عينة الدراسة، كالأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية وأيضاً لاختبار الفرضيات الأولى و الفرضية الثانية . وفي المراحل المتقدمة من التحليل، فقد تم استخدام أساليب الإحصاء التحليلي، كتحليل التباين (ANOVA)، والذي استخدم لاختبار الفرضية الثالثة . ولتقييم الفرضيات الأولى والثانية ، ستكون قاعدة القرار هي الاعتماد على المتوسط الحسابي، بحيث نقبل الفرضية إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي أكبر من أو تساوي قيمة متوسط مقياس ليكرت الخماسي المستخدم (3)، ولا نقبل الفرضية إذا قلت عن (3).

ثالثا : تحليل البيانات ومناقشة النتائج :

سيتم هنا استخراج بعض الإحصاءات العامة التي تعطي نظرة مختصرة حول البيانات المتعلقة بالبحث ومن هذه الإحصاءات الوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه الإجابة والأهمية النسبية والجدول رقم (2-3-4) التي تبين قيم تلك الإحصاءات ولكل فقرة من فقرات الاستبانة . وللمحور بشكل عام ولتي من خلالها سوف يتم التحقق من صحة الفرضية الأولى والثانية :

جدول رقم (2)

الإحصاءات العامة لفقرات الاستبانة واتجاه الإجابة وأهمية الفقرات متطلبات الإفصاح المحاسبي

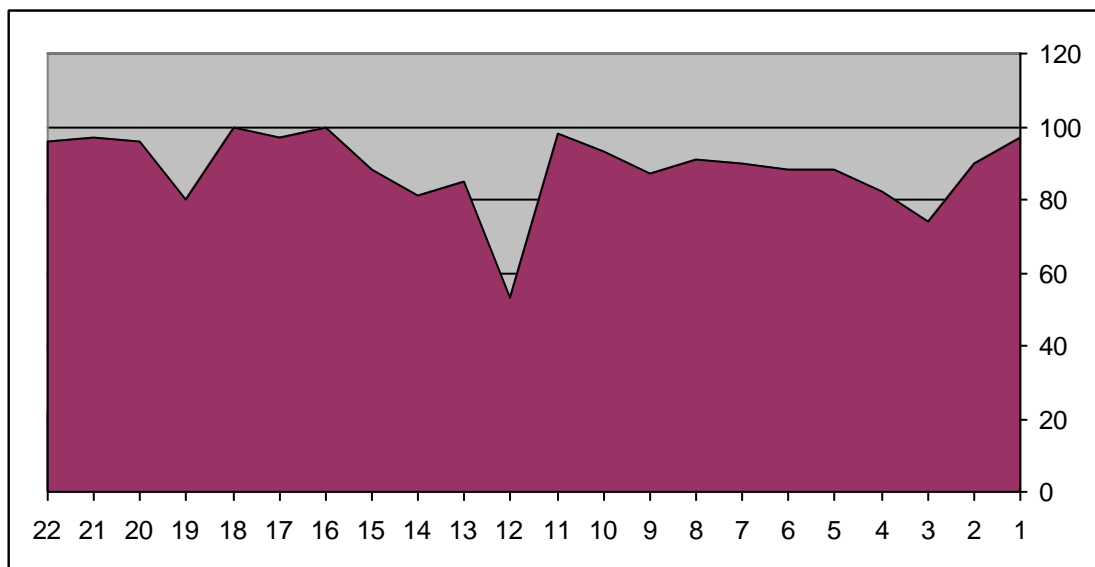
ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الأهمية النسبية
1	يشكل الإفصاح المحاسبي الكافي عنصراً مهماً في ضمان استمرارية المنظمات وتعزيز الاستقرار المالي فيها	4.554	0.553	اتفق	97
2	تستخدم المنظمة القوائم التالية أ- قائمة المركز المالي ب- قائمة التدفقات النقدية ج- قوائم المقبوضات والمدفوعات د- إيضاحات القوائم المالية	4.446	0.779	اتفق	90
3	يتم عرض القوائم المالية وفق الترتيب التالي أ- قائمة المركز المالي ب- قائمة التدفقات النقدية ج- قوائم المقبوضات والمدفوعات د- إيضاحات القوائم المالية	4.108	0.768	اتفق	74
4	يتم اختيار الشكل واستخدام المصطلحات وتبويب عناصر القوائم المالية بطريقة تضمن سهولة استيعاب المعلومات الهامة التي تشملها تلك القوائم	4.257	0.845	اتفق	82
5	البيانات المفصّل عنها تتيح إمكانية المقارنة مع المدة أو المدد المالية السابقة	4.405	0.775	اتفق	88
6	تحتوي قائمة الإيضاحات على المعلومات المتعلقة بكافة المدد المالية السابقة التي تشملها تلك القوائم السابقة	4.311	0.72	اتفق	88
7	يتم تسمية القوائم المالية بعنوان يعبر عن محتوياتها ويوضح اسم الوحدة المحاسبية التي أصدرتها وشكلها النظامي	4.554	0.665	اتفق	90
8	يتم تسمية الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بحيث يوضح كل عنوان ما يحتويه الإفصاح وتم ترقيم هذه الإيضاحات وأشير إلى كل منها في القائمة المالية التي ترتبط بها	4.311	0.639	اتفق	91
9	يتم الإشارة في القوائم المالية إلى أن الإيضاحات هي جزء لا يتجزأ من القوائم المالية	4.365	0.713	اتفق	87
10	يتم الإفصاح عن الخدمات التي تتلقاها المنظمة وعن الأنشطة التي استخدمت فيها الخدمة المتبرع بها بما في ذلك طبيعة ونطاق ما يتلقى من خدمات خلال الفترة	4.162	0.524	اتفق	93
11	يتم الإفصاح عن الأصول المنقولة إلى المنظمات الأخرى ويتم الإفصاح عن طبيعة المنظمة التي أجري لها النقل	4.149	0.395	اتفق	98
12	يتم الإفصاح عن بنود المصروفات الإدارية ذات الأهمية النسبية بأكثر الطرق ملائمة لنشاط المنظمة في القوائم المالية	3.459	1.218	اتفق	53
13	يتم تصنيف المصروفات على أساس طبيعي وذلك في قائمة منفصلة للتعرف على استخدامها للموارد المتاحة لها	4.081	0.657	اتفق	85
14	يتم الإفصاح في القوائم المالية عن جميع العمليات ذات الأهمية النسبية مع ذوي العلاقة بغض النظر عن وجود وعدم وجود أرصدة لهذه العملية في نهاية السنة	4.27	0.799	اتفق	81
15	يتم تقديم المعلومات في الوقت المناسب مما يتيح إجراء التقييمات الدقيقة والسليمة لأداء المنظمات ومركزها المالي	4.378	0.696	اتفق	88
16	توفر القوائم المالية التي تصدرها منظمات المجتمع المدني معلومات عن الموارد المالية للمنظمة ، والتزاماتها، وصافي مواردها	4.541	0.502	اتفق	100

97	اتفق	0.547	4.405	توفر القوائم المالية معلومات عن الجهود المبذولة في تقديم الخدمات، وعن إنجازات المنشأة في تحقيق أهدافها، من خلال القياس الدوري للتغيرات في مقدار صافي الأصول وطبيعتها	17
100	اتفق	0.344	4.865	توفر القوائم المالية معلومات عن مقدار تدفقات الموارد الداخلة والخارجة ونوعها خلال الفترة. كما أنها تميز تدفقات الموارد التي تُغير صافي الأصول	18
80	اتفق	1.041	4.108	توفر القوائم المالية معلومات عن جهود المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال تقديم الخدمات. وتركز تلك المعلومات على كيفية استخدام المنشأة لمواردها في تقديم برامج وخدمات متنوعة.	19
96	اتفق	0.571	4.405	توفر القوائم المالية معلومات عن كيفية حصول المنشأة على النقدية وكيفية إنفاقها و معلومات عن الموارد الأخرى، وعن القروض وسدادها، وعن العوامل الأخرى التي تؤثر على السيولة المالية للمنشأة	20
97	اتفق	0.521	4.689	تعرض القوائم المالية لهذه المنظمات الموارد المتاحة للمنشأة، وتوضح مدى إتاحتها للاستغلال بحرية كاملة	21
96	اتفق	0.574	4.419	تحرص إدارة المنظمة على الالتزام بالشفافية والإفصاح لمنع حصول الغش والاحتيال والسرقة والفساد وتسمح للمنظمة المنافسة على أسس عادلة و نزيهة	22
98	اتفق	0.1370	4.3292	الوسط والانحراف المعياري للمحور	Q

يتضح من خلال الجدول أعلاه إن جميع الإجابات الخاصة بفقرات الاستبانة تتجه نحو الاتفاق عليها من قبل عينة الدراسة ولكن بدرجات مختلفة وهذا ما يبينه عمود الأهمية النسبية إذ يتضح منهما أن الفقرة السادسة عشر والثامنة عشر كانتا صاحبتا أعلى أهمية نسبية بينما الفقرات الثانية عشر كانت الأقل، والشكل التالي يبين رسم بياني للأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات محور متطلبات الإفصاح المحاسبي حيث يتضح صحة الفرضية الأولى والتي تنص على ان القوائم المالية المستخدمة في هذه المنظمات توفر شروط الإفصاح المناسب .

شكل رقم (2)

رسم بياني يوضح الأهمية النسبية لكل فقرة من محور الإفصاح المحاسبي



جدول رقم (3)

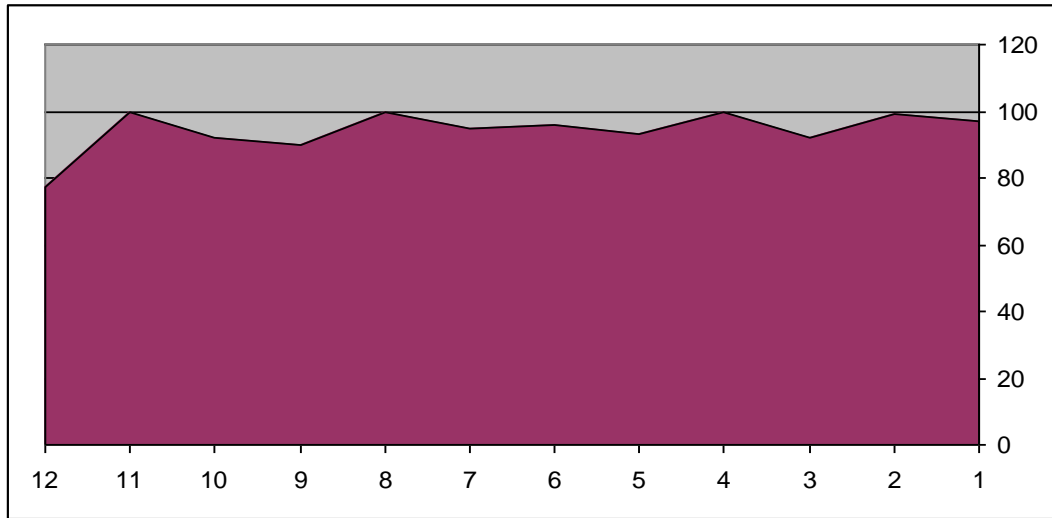
الإحصاءات العامة لفقرات الاستبانة واتجاه الإجابة وأهمية الفقرات المحور الثاني جودة المعلومات المحاسبية

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الأهمية النسبية
23	يجب أن تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الملائمة بهدف زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر والتنبؤ بالمستقبل	4.446	0.553	اتفق	97
24	تحرص المؤسسة على أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من الخطأ والتحيز الى حد منطقي ومعقول	4.554	0.527	اتفق	99
25	تعتبر المعلومات المحاسبية بصدق عن الحقائق والإحداث المالية الممثلة لها	4.419	0.641	اتفق	92
26	يستلزم عرض المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة من خلال إجراء التحليلات بين الوحدات المحاسبية المتشابهة	4.378	0.488	اتفق	100
27	يرتبط إنتاج المعلومات بزيادة منفعتها على تكاليفها حكمها حكم أي سلعة اقتصادية أخرى	4.23	0.609	اتفق	93
28	إنشاء لجان التدقيق داخل المنظمة يؤدي الى زيادة جودة المعلومات التي تصدرها المنظمات للأطراف الخارجية المستفيدة	4.311	0.547	اتفق	96
29	تحرص المنظمات على إعداد تقارير ذات مستوى عالي من الشفافية والإفصاح يستندان على جودة المعلومات المحاسبية	4.392	0.593	اتفق	95
30	يتم إعداد القوائم المالية للمنظمات وفقا لافتراض الاستمرارية، وباستخدام أساس الاستحقاق حتى تعكس صورة واقعية وعادلة	4.73	0.447	اتفق	100
31	توفر المنظمات معلومات ملائمة يمكن الاعتماد عليها، وتكون قابلة للمقارنة ومفهومة وتتسم بالثبات.	4.365	0.732	اتفق	90
32	تعد القوائم المالية عن المنشأة بصفة عامة، بوصفها وحدة واحدة مستقلة، ومن ثم تعرض إجمالي أصولها، والتزاماتها، وصافي أصولها (سواء المتعلقة بالمركز الرئيسي أو بالفروع المختلفة).	4.203	0.573	اتفق	92
33	تعكس المعلومات المحاسبية التي تقدمها المنظمة الى صناع القرار داخل المنظمة وخارجها مدى قدرة المنظمة على الإيفاء بالمتطلبات القانونية	4.419	0.497	اتفق	100
34	تسعى إدارة المنظمة على تقديم معلومات ذات جودة عالية بهدف مساعدة الجمهور العام على فهم أنشطتها وسياساتها وأدائها	3.959	0.73	اتفق	77
Q	الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور	4.367	0.165	اتفق	90

يتضح من خلال الجدول أعلاه إن جميع الإجابات الخاصة بفقرات محور جودة المعلومات المحاسبية تنتج نحو الاتفاق عليها من قبل عينة الدراسة ولكن بدرجات مختلفة وهذا ما يبينه عمود الأهمية النسبية والشكل التالي إذ يتضح منهما إن الفقرة الرابعة والثامنة كانتا صاحبتا أعلى أهمية نسبية بينما الفقرات الثانية عشر كانت الأقل. والشكل التالي يبين رسم بياني للأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات محور جودة المعلومات المحاسبية ، من خلال ما تم التوصل اليه في المحور الثاني وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على الإفصاح الجيد للمعلومات المحاسبية يساهم وبشكل اساسي بزيادة جودة المعلومات المحاسبية لمنظمات المجتمع المدني ..

شكل رقم (3)

رسم بياني يوضح الاهمية النسبية لكل فقرة من محور جودة المعلومات المحاسبية



الجدول رقم (4)

الإحصاءات العامة ل فقرات الاستبانة واتجاه الإجابة وأهمية الفقرات لمحور الإفصاح الكافي وجودة المعلومات المحاسبية تساعد على ترشيد واتخاذ القرارات

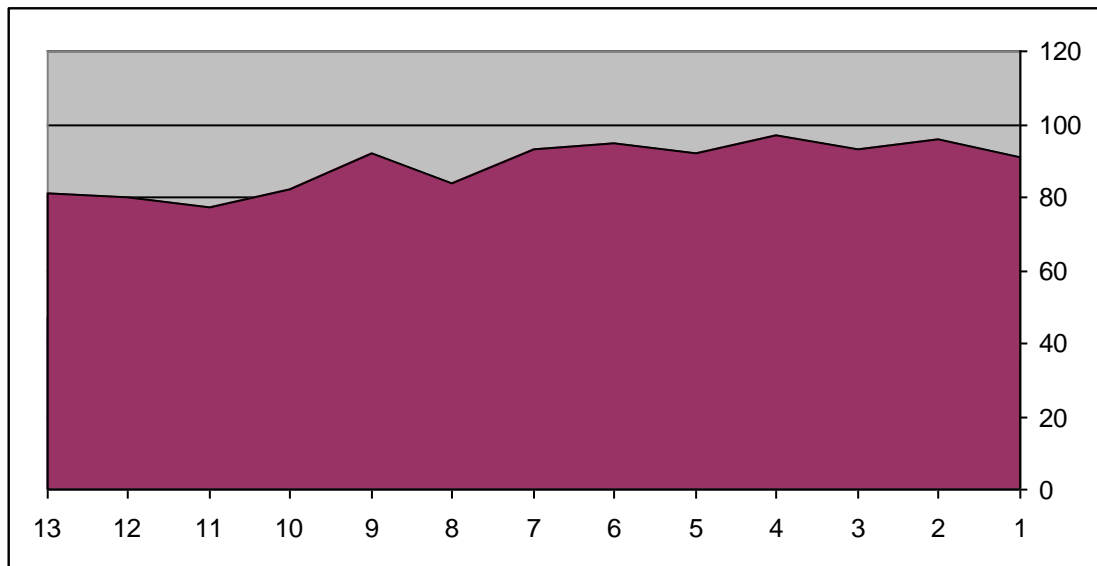
ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الأهمية النسبية
35	توفر المعلومات المحاسبية معلومات مطابقة مع متطلبات متخذ القرار	4.216	0.603	اتفق	91
36	تمكن المعلومات المحاسبية مقدمي الموارد الحاليين والمحتملين من اتخاذ قرارات ذات فعالية وكفاءة تتعلق بكيفية تخصيص تبرعاتهم من الموارد بين المنظمات	4.351	0.56	اتفق	96
37	تعد المعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية لعمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية في المنظمة	4.351	0.607	اتفق	93
38	يتم تقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة	4.257	0.498	اتفق	97
39	يستفاد من المعلومات المحاسبية في قدرتها على التحقق من صحة التوقعات وهذا يساعد متخذ القرار في تصحيح التوقعات	4.176	0.558	اتفق	92
40	يشجع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب روح الثقة بين أوساط صناع القرار داخل المنظمة ويمكنهم من اتخاذ القرارات الإدارية ذات التأثير المباشر على نمو المنظمة	4.216	0.53	اتفق	95
41	تعتمد الإدارة بشكل دائم في اتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي المعمول والمطبق في المنظمة	4.297	0.635	اتفق	93
42	تتراجع إدارة المنظمة في اتخاذ قراراتها على تحقيق المتطلبات القانونية من قوانين وأنظمة وتعليمات مالية ذات صلة بطبيعة نشاط المنظمة	4.041	0.691	اتفق	84
43	توفر المعلومات المحاسبية لمتخذي القارات في المنظمة المعلومات اللازمة عن تصرفات وأوضاع وحالة المتعاملين معها	4.392	0.755	اتفق	92
44	توفر المعلومات المحاسبية للمستويات الإدارية المختلفة في المنظمة العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث داخل المنظمة والتي تعتمد عليها عند اتخاذ القرارات	4.068	0.669	اتفق	82
45	توفر المعلومات المحاسبية معلومات تحليلية تساعد في اتخاذ القرارات اللازمة	3.973	0.662	اتفق	77

80	اتفق	0.832	4.055	تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التوسعات في أقسام ووحدات المنظمة	46
81	اتفق	0.759	4	تعتمد إدارة المنظمة في ترشيد إنفاقها وتعظيم إيراداتها من خلال ما يتم عرضه من معلومات محاسبية والذي يساهم بالتالي في ترشيد القرارات الإدارية	47
89	اتفق	0.126	4.148	الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور	Q

يتضح من خلال الجدول أعلاه إن جميع الإجابات الخاصة بفقرات محور جودة المعلومات المحاسبية تتجه نحو الاتفاق عليها من قبل عينة الدراسة ولكن بدرجات مختلفة وهذا ما يبينه عمود الأهمية النسبية والشكل التالي إذ يتضح منهما إن الفقرة الرابعة الثانية كانتنا صاحبت أعلى أهمية نسبية بينما الفقرة الحادية عشر كانت الأقل. والشكل التالي يبين رسم بياني للأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات محور الإفصاح الكافي وجودة المعلومات المحاسبية تساعد على ترشيد واتخاذ القرارات وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة الإفصاح الجيد وجودة المعلومات المحاسبية يساعد على اتخاذ القرار مع المنظمة من عدمه .

شكل رقم (4)

رسم بياني يوضح الأهمية النسبية لكل فقرة من محور الإفصاح الكافي وجودة المعلومات المحاسبية تساعد على ترشيد واتخاذ القرارات



تحليل اختلاف (تباين) إجابات العينة :

يتطلب اكتشاف وجود اختلاف أو تباين في إجابات العينة المدروسة تبعاً لاختلاف متغير محدد من قبل الباحثان استخدام أسلوب تحليل التباين ANOVA وهنا سيتم تحليل الاختلافات تبعاً للمتغيرات مصدر العينة والمؤهل العلمي.

تحليل التباين تبعاً لمصدر العينة :

قام الباحثان هنا باكتشاف وجود أو عدم وجود اختلاف لفقرات ومحور الاستبانة تبعاً لاختلاف مصدر العينة (أساتذة الجامعات والمحاسبين القانونيين و العاملين في منظمات المجتمع المدني) إذ تم ترميز مصدر العينة كما في الجدول

رقم (5)

مصدر العينة	أساتذة الجامعات	والمحاسبين القانونيين	العاملين في منظمات المجتمع المدني
الرمز	3	2	1

وان الفرضية الصفرية المراد اختبارها هنا هي :

H0: لا يوجد اختلاف بين إجابات العينة المدروسة تبعاً لمصدر العينة.

ضد الفرضية البديلة التالية:

H1: يوجد اختلاف بين إجابات العينة المدروسة تبعاً لمصدر العينة.

وتم إيجاد جداول تحليل التباين لكل فقرة والمحور بشكل عام وكما يلي:

الجدول رقم (5)

تحليل التباين جدول تحليل التباين ANOVA حسب مصدر العينة لمحور متطلبات الإفصاح

ANOVA													
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares			Sig.	F	Mean Square	d f	Sum of Squares		
0.527	0.647	0.97	2	1.9403	Between Groups	Q12	0.466	0.772	0.237	2	0.4743	Between Groups	Q1
		1.499	71	106.44	Within Groups				0.307	71	21.81	Within Groups	
			73	108.38	Total					73	22.284	Total	
0.737	0.306	0.135	2	0.2695	Between Groups	Q13	0.171	1.812	1.075	2	2.1505	Between Groups	Q2
		0.44	71	31.244	Within Groups				0.593	71	42.133	Within Groups	
			73	31.514	Total					73	44.284	Total	
0.2	1.646	1.032	2	2.0648	Between Groups	Q14	0.558	0.589	0.499	2	0.997	Between Groups	Q3
		0.627	71	44.53	Within Groups				0.847	71	60.138	Within Groups	
			73	46.595	Total					73	61.135	Total	
0.009	5	2.185	2	4.3709	Between Groups	Q15	0.808	0.214	0.156	2	0.3121	Between Groups	Q4
		0.437	71	31.035	Within Groups				0.73	71	51.81	Within Groups	
			73	35.405	Total					73	52.122	Total	
0.011	4.83	1.1	2	2.201	Between Groups	Q16	0.355	1.052	0.631	2	1.2616	Between Groups	Q5
		0.228	71	16.177	Within				0.6	71	42.576	Within	

					Groups								Groups	
			73	18.378	Total					73	43.838	Total		
0.413	0.894	0.268	2	0.5366	Between Groups	Q17	0.01	4.897		2.294	2	4.5883	Between Groups	Q6
		0.3	71	21.301	Within Groups					0.468	71	33.263	Within Groups	
			73	21.838	Total						73	37.851	Total	
0.183	1.742	0.202	2	0.4046	Between Groups	Q18	0.275	1.316		0.577	2	1.154	Between Groups	Q7
		0.116	71	8.244	Within Groups					0.438	71	31.13	Within Groups	
			73	8.6486	Total						73	32.284	Total	
0.035	3.518	3.568	2	7.1351	Between Groups	Q19	0.566	0.574		0.238	2	0.4752	Between Groups	Q8
		1.014	71	72	Within Groups					0.414	71	29.376	Within Groups	
			73	79.135	Total						73	29.851	Total	
0.217	1.56	0.502	2	1.0033	Between Groups	Q20	0.434	0.844		0.431	2	0.8629	Between Groups	Q9
		0.322	71	22.835	Within Groups					0.511	71	36.286	Within Groups	
			73	23.838	Total						73	37.149	Total	
0.764	0.271	0.075	2	0.1502	Between Groups	Q21	0.141	2.016		0.539	2	1.0779	Between Groups	Q10
		0.277	71	19.701	Within Groups					0.267	71	18.976	Within Groups	
			73	19.851	Total						73	20.054	Total	
0.004	5.928	1.718	2	3.4361	Between Groups	Q22	0.604	0.507		0.08	2	0.1601	Between Groups	Q11
		0.29	71	20.577	Within Groups					0.158	71	11.205	Within Groups	
			73	24.014	Total						73	11.365	Total	

ومن الجدول أعلاه واعتمادا على قيم المعنوية sig لاختبار F يتضح إن الفقرات (6-15 - 16 - 19 - 22) كانت اقل من مستوى الدلالة 5% وهذا ما يدعوا الباحثان الى رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 وهو يعني إن اتجاه الإجابات بين أفراد العينة تختلف فقط في هذه الفقرات تبعا لاختلاف مصدر العينة بينما الإجابات لبقية

الفقرات تكون متوافقة لجميع أفراد العينة، ولغرض اكتشاف مصادر العينة التي اختلف تبعاً للفقرات الثلاثة المذكور تم استخدام أسلوب الفرق المعنوي الأصغر (LSD) وكما موضح في الجدول رقم (7):

الجدول رقم (7)

المتعددة للفروقات بين الأوساط الحسابية حسب مصدر العينة

Sig.	Mean Difference (I-J)	(J) المؤهل العلمي	(I) المؤهل العلمي	الفقرة	Sig.	Mean Difference (I-J)	(J) المؤهل العلمي	(I) المؤهل العلمي	الفقرة
0.011	0.7	2	1	Q19	0.005	0.53	1	2	Q6
0.368	0.3	3			0.042	0.44	3		
0.202	0.4	2	3		0.685	0.09	1	3	
0.013	0.37	2	1	Q22	0.018	0.42	2	1	Q15
0.002	0.57	3			0.004	0.64	3		
0.211	0.21	3	2		0.287	0.22	3	2	
					0.005	0.37	1	2	Q16
					0.02	0.38	1	3	
					0.949	0.01	2		

يتضح من الجدول أعلاه واعتماداً على قيم المعنوية Sig إن هناك تبايناً بين أفراد عينة أساتذة الجامعات و المحاسبين القانونيين والمنظمات حول الفقرة السادسة حيث يميل المحاسبين القانونيين إلى الموافقة بشكل أكبر على الفقرة (6) من أساتذة الجامعات ، وفيما يتعلق بالفقرة الخامسة عشر فهناك تبايناً بين أساتذة الجامعات و المحاسبين القانونيين والمنظمات من جهة أخرى حول الفقرة الخامسة عشر حيث يميل العاملون في المنظمات إلى الموافقة بشكل أكبر على الفقرة (15) من أفراد عينة أساتذة الجامعات و المحاسبين القانونيين ، وكذلك يميل أساتذة الجامعات إلى الموافقة بشكل أكبر على الفقرة السادسة عشر (16) من المحاسبين القانونيين والعاملين في المنظمات ، وفيما يتعلق بالفقرة التاسعة عشر فهناك تبايناً بين العاملين في المنظمات من جهة وأساتذة الجامعات و المحاسبين القانونيين من جهة أخرى حول الفقرة التاسعة عشر حيث يميل العاملون في المنظمات إلى الموافقة بشكل أكبر على الفقرة (19) ، وكذلك يميل العاملون في المنظمات إلى الموافقة بشكل أكبر على الفقرة (22) من أفراد المحاسبين القانونيين .

جدول (8)

تحليل التباين ANOVA حسب مصدر العينة لمحوّر جودة المعلومات المحاسبية

ANOVA											
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	
0.043	3.286	1.086	2	2.172	Between Groups	0.792	0.234	0.073	2	0.1457	Between Groups
		0.33	71	23.463	Within Groups			0.312	71	22.138	Within Groups

			73	25.635	Total					73	22.284	Total			
0,057	11		1.726	2	3.4517	Between Groups	Q30	0.946	0.055		0.016	2	0.0314	Between Groups	Q24
			0.157	71	11.143	Within Groups					0.285	71	20.252	Within Groups	
				73	14.595	Total						73	20.284	Total	
0.771	0.261		0.143	2	0.2856	Between Groups	Q31	0.287	1.269		0.518	2	1.0361	Between Groups	Q25
			0.547	71	38.863	Within Groups					0.408	71	28.977	Within Groups	
				73	39.149	Total						73	30.014	Total	
0.038	3.423		1.054	2	2.1071	Between Groups	Q32	0.71	0.345		0.084	2	0.1673	Between Groups	Q26
			0.308	71	21.852	Within Groups					0.243	71	17.238	Within Groups	
				73	23.959	Total						73	17.405	Total	
0.32	1.159		0.285	2	0.5695	Between Groups	Q33	0.352	1.059		0.393	2	0.7851	Between Groups	Q27
			0.246	71	17.444	Within Groups					0.371	71	26.31	Within Groups	
				73	18.014	Total						73	27.095	Total	
0.026	3.859		1.906	2	3.8117	Between Groups	Q34	0.044	3.277		0.923	2	1.8466	Between Groups	Q28
			0.494	71	35.067	Within Groups					0.282	71	20.005	Within Groups	
				73	38.878	Total						73	21.851	Total	

ومن الجدول أعلاه واعتمادا على قيم المعنوية sig لاختبار F يتضح إن الفقرات (28 - 29 - 30 - 32 - 34) كانت اقل من مستوى الدلالة 5% وهذا ما يدعوا الباحث الى رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 وهو يعني أن اتجاه الإجابات بين أفراد العينة تختلف فقط في هذه الفقرات تبعا لاختلاف مصدر العينة بينما الإجابات لبقية الفقرات تكون متوافقة لجميع أفراد العينة، ولغرض اكتشاف مصادر العينة التي اختلف تبعا للفقرات الثلاثة المذكور تم استخدام أسلوب الفرق المعنوي الأصغر من خلال الجدول رقم (9) :

الجدول رقم (9)

المتعددة للفروقات بين الأوساط الحسابية حسب مصدر العينة

Sig.	Mean Difference (I-J)	(J) مصدر		الفقرة	Sig.	Mean Difference (I-J)	(I) مصدر		الفقرة
		العينة	العينة				العينة	العينة	
0.687	0.06	1	2	Q32	0.017	0.345	1	2	Q28
0.016	0.45	1	3		0.862	0.029	3		
0.026	0.39	2			0.074	0.317	1	3	
0.374	0.167	2	1	Q34	0.46	0.113	2	1	Q29
0.008	0.633	3			0.014	0.475	3		
0.035	0.467	3	2		0.045	0.362	3	2	
					2E-05	0.486	2	1	Q30
					0.13	0.2	3		
					0.022	0.286	2	3	

يتضح من الجدول أعلاه واعتمادا على قيم المعنوية Sig إن هناك تباينا بين أفراد عينة أساتذة الجامعات و المحاسبين القانونيين والمنظمات حول الفقرة 28 حيث يميل المحاسبين القانونيين الى الموافقة بشكل اكبر على الفقرة (28) من أساتذة الجامعات ، وفيما يتعلق بالفقرة 29 فهناك تباينا بين أساتذة الجامعات و المحاسبين القانونيين والمنظمات من جهة أخرى حول الفقرة 29 حيث يميل العاملون في المنظمات الى الموافقة بشكل اكبر على الفقرة (29) من أفراد عينة أساتذة الجامعات و المحاسبين القانونيين ، وكذلك يميل العاملون في المنظمات الى الموافقة بشكل اكبر على الفقرة (30) من المحاسبين القانونيين و عينة أساتذة الجامعات، وفيما يتعلق بالفقرة 32 فهناك تباينا بين العاملين في المنظمات من جهة وأساتذة الجامعات و المحاسبين القانونيين من جهة أخرى حول الفقرة 32 حيث يميل أساتذة الجامعات الى الموافقة بشكل اكبر على الفقرة (32) ، وكذلك يميل العاملين في المنظمات الى الموافقة بشكل اكبر على الفقرة (34) من أفراد المحاسبين القانونيين.

جدول (10)

تحليل التباين ANOVA حسب مصدر العينة محور الإفصاح الكافي وجودة المعلومات المحاسبية تساعد على ترشيد واتخاذ القرارات

ANOVA											
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares		Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	
0.446	0.588	0.283	1	0.2827	Between Groups	0.093	2.893	1.025	1	1.0252	Between Groups
		0.48	72	34.596	Within Groups			0.354	72	25.515	Within Groups
			73	34.878	Total				73	26.541	Total
0.506	0.446	0.256	1	0.2563	Between	0.226	1.492	0.464	1	0.4643	Between

					Groups								Groups	
					Within								Within	
		0.575	72	41.379	Groups				0.311	72	22.401		Groups	
			73	41.635	Total					73	22.865		Total	
0.506	0.447				Between								Between	
		0.202	1	0.2015	Groups	q14			0.044	1	0.0442		Groups	q3
		0.451	72	32.461	Within		0.732	0.119	0.373	72	26.821		Within	
			73	32.662	Groups					73	26.865		Groups	
					Total								Total	
0.066	3.496				Between								Between	
		1.479	1	1.4793	Groups	q15			0.213	1	0.2131		Groups	q4
		0.423	72	30.467	Within		0.358	0.857	0.249	72	17.908		Within	
			73	31.946	Groups					73	18.122		Groups	
					Total								Total	
0.844	0.039				Between								Between	
		0.027	1	0.0274	Groups	q16			0.332	1	0.3321		Groups	q5
		0.701	71	49.753	Within		0.305	1.068	0.311	72	22.384		Within	
			72	49.781	Groups					73	22.716		Groups	
					Total								Total	
0.758	0.095				Between								Between	
		0.056	1	0.0555	Groups	q17			0.027	1	0.0274		Groups	q6
		0.583	72	41.944	Within		0.757	0.096	0.285	72	20.513		Within	
			73	42	Groups					73	20.541		Groups	
					Total								Total	
					Between								Between	
					Groups	q18			0.082	1	0.0821		Groups	q7
					Within		0.655	0.201	0.408	72	29.377		Within	
					Groups					73	29.459		Groups	
					Total								Total	

ومن الجدول أعلاه واعتمادا على قيم المعنوية sig لاختبار F يتضح إن جميع فقرات محور الإفصاح الكافي وجودة المعلومات المحاسبية تساعد على ترشيد واتخاذ القرارات كانت اكبر من مستوى الدلالة 5% وهذا ما يدعوا الباحثان الى قبول الفرضية الصفرية H0 وهو يعني إن ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاه الإجابات بين أفراد العينة

تحليل التباين تبعا للمؤهل العلمي :

قام الباحث هنا باكتشاف وجود أو عدم وجود اختلاف لفقرات ومحور الاستبانة تبعا لاختلاف المؤهل العلمي وان الفرضية الصفرية المراد اختبارها هنا هي

: لا يوجد اختلاف بين إجابات العينة المدروسة تبعا للمؤهل العلمي. H_0

ضد الفرضية البديلة التالية:

H_1 : يوجد اختلاف بين إجابات العينة المدروسة تبعا للمؤهل العلمي

كما تم الرمز الى المؤهل العلمي كما في الجدول رقم (11)

الجدول رقم (11)

المزهل العلمي الرمز	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
	1	2	3	4

وتم أيجاد تحليل التباين لكل فقرة من فقرات المحاور كما في الجداول (12 - 14 - 16)

الجدول رقم (12)

جدول تحليل التباين ANOVA حسب المؤهل العلمي لمحور متطلبات الإفصاح

ANOVA													
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares		Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares			
0.0025	5.254	6.64	3	19.919	Between Groups	0.0867	2.282	0.662	3	1.985	Between Groups	q1	
		1.264	70	88.459	Within Groups			0.29	70	20.299	Within Groups		
			73	108.38	Total				73	22.284	Total		
0.911	0.178	0.08	3	0.2385	Between Groups	0.1695	1.726	1.017	3	3.0505	Between Groups	q2	
		0.447	70	31.275	Within Groups			0.589	70	41.233	Within Groups		
			73	31.514	Total				73	44.284	Total		
0.2295	1.473	0.922	3	2.766	Between Groups	0.0148	3.745	2.819	3	8.4558	Between Groups	q3	
		0.626	70	43.829	Within Groups			0.753	70	52.679	Within Groups		
			73	46.595	Total				73	61.135	Total		
0.0282	3.21	1.427	3	4.2816	Between Groups	0.5006	0.795	0.573	3	1.7181	Between Groups	q4	
		0.445	70	31.124	Within Groups			0.72	70	50.404	Within Groups		

			73	35.405	Total					73	52.122	Total	
0.0216	3.429	0.785	3	2.3546	Between Groups	q16	0.2047	1.569	0.92	3	2.7613	Between Groups	q5
		0.229	70	16.024	Within Groups				0.587	70	41.077	Within Groups	
			73	18.378	Total					73	43.838	Total	
0.0311	3.127	0.86	3	2.5807	Between Groups	q17	0.0675	2.488	1.216	3	3.6478	Between Groups	q6
		0.275	70	19.257	Within Groups				0.489	70	34.204	Within Groups	
			73	21.838	Total					73	37.851	Total	
0.2769	1.314	0.154	3	0.461	Between Groups	Q18	0.2615	1.362	0.594	3	1.7806	Between Groups	q7
		0.117	70	8.1877	Within Groups				0.436	70	30.503	Within Groups	
			73	8.6486	Total					73	32.284	Total	
0.2165	1.522	1.615	3	4.8447	Between Groups	q19	0.3486	1.116	0.454	3	1.3625	Between Groups	q8
		1.061	70	74.29	Within Groups				0.407	70	28.489	Within Groups	
			73	79.135	Total					73	29.851	Total	
0.4431	0.905	0.297	3	0.8902	Between Groups	Q20	0.9086	0.182	0.096	3	0.2867	Between Groups	q9
		0.328	70	22.948	Within Groups				0.527	70	36.862	Within Groups	
0.1402	1.884		73	23.838	Total	Q21	0.0776	2.373		73	37.149	Total	Q10
		0.494	3	1.4831	Between Groups				0.617	3	1.8509	Between Groups	
		0.262	70	18.368	Within Groups				0.26	70	18.203	Within Groups	
0.1398	1.886		73	19.851	Total	Q22	0.011	3.996		73	20.054	Total	Q11
		0.599	3	1.7961	Between Groups				0.554	3	1.6617	Between Groups	
		0.317	70	22.217	Within Groups				0.139	70	9.7032	Within Groups	
			73	24.014	Total					73	11.365	Total	

ومن الجدول أعلاه واعتمادا على قيم المعنوية sig لاختبار F يتضح إن الفقرات (3- 11- 12- 15- 16- 17) كانت اقل من مستوى الدلالة 5% وهذا ما يدعوا الباحث الى رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 وهو يعني أن اتجاه الإجابات بين أفراد العينة تختلف فقط في هذه الفقرات تبعا لاختلاف المؤهل العلمي بينما الإجابات لبقية الفقرات تكون متوافقة لجميع أفراد العينة. ولغرض اكتشاف مصادر العينة التي اختلف تبعا للفقرات الثلاثة المذكور تم استخدام أسلوب الفرق المعنوي الأصغر من خلال الجدول رقم (13)

جدول رقم (13)

المقارنات المتعددة للفروقات بين الأوساط الحسابية حسب المؤهل العلمي

الفقرة	(I)	(J)	Mean Difference (I-J)	Sig.	الفقرة	(I)	(J)	Mean Difference (I-J)	Sig.
Q3	2	1	0.9571	0.0317	Q15	1	2	-2.17	0.0317
	3	1	1.1905	0.0317		2	1	-0.98	0.0317
	4	2	0.2333	0.42		3	1	-0.56	0.0317
Q11	4	1	1.3016	0.4571	Q16	1	2	-0.82	0.4571
	2	2	0.3444	0.4889		2	3	-0.09	0.4889
	3	3	0.1111	0.4889		3	4	0.111	0.4889
	1	2	0.4214	0.3571		4	1	-1.23	0.3571
Q12	3	3	0.5714	0.4683	Q17	3	3	0.117	0.4683
	4	4	0.4603	0.1111		4	2	0.241	0.1111
	2	3	0.15	0.746		1	4	-0.67	0.746
	4	4	0.0389	0.3889		2	2	0.265	0.3889
	3	3	0.1111	0.2778		3	3	0.037	0.2778
Q12	1	2	1.4893	0.4071	Q17	2	1	-0.19	0.4071
	3	3	0.881	0.5794		3	3	0.571	0.5794
	4	4	1.9365	0.746		4	4	-0.12	0.746
	2	3	-0.608	0.1722		1	2	-0.84	0.1722
Q12	4	4	0.4472	0.3389	Q17	4	4	-1.24	0.3389
	2	2	0.6083	0.1667		2	2	-1.88	0.1667
	3	3	1.0556	0.03		3	3	-0.47	0.03

يتضح من الجدول أعلاه واعتمادا على قيم المعنوية sig إن هناك تباينا بين مؤهلات الدبلوم والبيكالوريوس و الماجستير والدكتوراه حول الفقرة 3 حيث يميل حملت الماجستير الى الموافقة بشكل اكبر على الفقرة (3) من حملة شهادة البكالوريوس ،وفيما يتعلق بالفقرة 11 فهناك تباينا بين مؤهلات الدبلوم والبيكالوريوس و الماجستير والدكتوراه من جهة أخرى حول الفقرة 11 حيث يميل أصحاب مؤهل الدبلوم الى الموافقة بشكل اكبر على الفقرة (11) من المؤهلات الأخرى ، وكذلك يميل أصحاب مؤهل الدبلوم الى الموافقة بشكل اكبر على الفقرة (12) من أصحاب

مؤهل والبيكالوريوس و الماجستير والدكتوراه . وفيما يتعلق بالفقرة 15 فهناك تبايناً بين حملة مؤهل الدبلوم من جهة و البيكالوريوس من جهة أخرى حول الفقرة 15 إذ يميل حمل البيكالوريوس الى الموافقة بشكل اكبر على الفقرة (15) ، وكذلك يميل أصحاب مؤهل الدكتوراه الى الموافقة بشكل اكبر على الفقرة (16) من أصحاب المؤهلات الأخرى . أما أصحاب مؤهل الدبلوم والماجستير يميلون الى الموافقة بشكل اكبر على الفقرة (17) .

الجدول رقم (14)

جدول تحليل التباين ANOVA حسب المؤهل العلمي لمحوّر جودة المعلومات المحاسبية

ANOVA													
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares		Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares			
0.039	2.951	0.959	3	2.878	Between Groups	0.112	2.073	0.606	3	1.8183	Between Groups	Q1	
		0.325	70	22.757	Within Groups			0.292	70	20.465	Within Groups		
			73	25.635	Total				73	22.284	Total		
0.575	0.667	0.135	3	0.4053	Between Groups	0.563	0.687	0.193	3	0.5802	Between Groups	Q2	
		0.203	70	14.189	Within Groups			0.281	70	19.704	Within Groups		
			73	14.595	Total				73	20.284	Total		
0.204	1.571	0.823	3	2.4693	Between Groups	0.996	0.019	0.008	3	0.0242	Between Groups	q3	
		0.524	70	36.679	Within Groups			0.428	70	29.989	Within Groups		
			73	39.149	Total				73	30.014	Total		
0.126	1.976	0.623	3	1.8702	Between Groups	0.337	1.146	0.272	3	0.8149	Between Groups	q4	
		0.316	70	22.089	Within Groups			0.237	70	16.59	Within Groups		
			73	23.959	Total				73	17.405	Total		
0.992	0.031	0.008	3	0.0242	Between Groups	0.73	0.434	0.165	3	0.4942	Between Groups	q5	
		0.257	70	17.989	Within Groups			0.38	70	26.6	Within Groups		
			73	18.014	Total				73	27.095	Total		
0.002	5.452	2.455	3	7.3637	Between Groups	0.908	0.183	0.057	3	0.17	Between Groups	q6	

				Within Groups						Within Groups
	0.45	70	31.515			0.31	70	21.681		
		73	38.878	Total			73	21.851	Total	

ومن الجدول رقم (8) واعتمادا على قيم المعنوية sig لاختبار F يتضح إن الفقرات (7 ، 12) كانت اقل من مستوى الدلالة 5% وهذا ما يدعوا الباحث الى رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 وهو يعني إن اتجاه الإجابات بين أفراد العينة تختلف فقط في هذه الفقرات تبعا لاختلاف المؤهل العلمي بينما الإجابات لبقية الفقرات تكون متوافقة لجميع أفراد العينة.

ولغرض اكتشاف مصادر العينة التي اختلف تبعا للفقرات الثلاثة المذكور تم استخدام أسلوب الفرق المعنوي الأصغر من خلال الجدول رقم (15) :

جدول رقم (15)

المقارنات المتعددة للفروقات بين الأوساط الحسابية حسب المؤهل العلمي

Sig.	Mean Difference (I-J)	(J) المؤهل العلمي	(I) المؤهل العلمي	الفقرة	Sig.	Mean Difference (I-J)	(J) المؤهل العلمي	(I) المؤهل العلمي	الفقرة
0.0674	0.511	1	2		0.086	0.407	1	2	
0.0217	0.447	3			0.185	0.217	3		
0.0006	0.892	4			0.011	0.55	4		
0.8324	0.063	1	3		0.456	0.19	1	3	
0.1092	0.444	4			0.157	0.333	4		

يتضح من الجدول أعلاه واعتمادا على قيم المعنوية sig أن هناك تباينا بين مؤهلات الدبلوم والبيكالوريوس و الماجستير والدكتوراه حول الفقرة 7 حيث يميل حملت البكالوريوس الى الموافقة بشكل اكبر على الفقرة (7) من حملة شهادة الدبلوم والماجستير ، وفيما يتعلق بالفقرة 12 فهناك تباينا بين مؤهلات الدبلوم والبيكالوريوس و الماجستير والدكتوراه من جهة أخرى حول الفقرة 12 حيث يميل أصحاب مؤهل البكالوريوس الى الموافقة بشكل اكبر على الفقرة (12) من المؤهلات الأخرى .

جدول رقم (16)

تحليل التباين ANOVA حسب المؤهل العلمي لمحور محور الإفصاح الكافي وجودة المعلومات المحاسبية تساعد على ترشيد واتخاذ القرارات

ANOVA												
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares		
0.167	1.741	0.807	3	2.4212	Between Groups	0.058	2.619	0.893	3	2.6786	Between Groups	
		0.464	70	32.457	Within Groups			0.341	70	23.862	Within Groups	

			73	34.878	Total					73	26.541	Total	
0.654	0.543	0.316	3	0.9474	Between Groups	Q9	0.622	0.592	0.189	3	0.5661	Between Groups	q2
		0.581	70	40.688	Within Groups				0.319	70	22.299	Within Groups	
			73	41.635	Total					73	22.865	Total	
0.282	1.299	0.574	3	1.7225	Between Groups	Q10	0.782	0.36	0.136	3	0.4077	Between Groups	q3
		0.442	70	30.94	Within Groups				0.378	70	26.457	Within Groups	
			73	32.662	Total					73	26.865	Total	
0.662	0.532	0.238	3	0.7126	Between Groups	Q11	0.252	1.393	0.34	3	1.0212	Between Groups	q4
		0.446	70	31.233	Within Groups				0.244	70	17.1	Within Groups	
			73	31.946	Total					73	18.122	Total	
0.832	0.291	0.207	3	0.6215	Between Groups	Q12	0.424	0.945	0.295	3	0.8841	Between Groups	q5
		0.712	69	49.159	Within Groups				0.312	70	21.832	Within Groups	
			72	49.781	Total					73	22.716	Total	
0.332	1.159	0.662	3	1.9873	Between Groups	Q13	0.254	1.387	0.384	3	1.1528	Between Groups	q6
		0.572	70	40.013	Within Groups				0.277	70	19.388	Within Groups	
			73	42	Total					73	20.541	Total	
							0.209	1.551	0.612	3	1.8356	Between Groups	q7
									0.395	70	27.624	Within Groups	
										73	29.459	Total	

ومن الجدول أعلاه واعتمادا على قيم المعنوية sig لاختبار F يتضح أن جميع فقرات محور الإفصاح الكافي وجودة المعلومات المحاسبية تساعد على ترشيح واتخاذ القرارات كانت اكبر من مستوى الدلالة 5% وهذا ما يدعوا الباحث الى قبول الفرضية الصفرية H0 وهو يعني أن ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاه إجابات أفراد العينة .

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات على ضوء تحليل البيانات ومناقشة فرضيات البحث، يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها البحث الحالي بالنقاط التالية:

أولاً - الاستنتاجات :

- 1- أظهرت نتائج الدراسة أن منظمات المجتمع المدني ليست على درجة عالية من الوعي والثقافة المحاسبية ، حيث أنهم يدركون متطلبات الإفصاح المحاسبي ويعملون على الالتزام بها كما يدركون جودة المعلومات المحاسبية ويسعون الى الالتزام بها .
- 2- أظهرت نتائج البحث أن منظمات المجتمع المدني تدرك أهمية تلبية متطلبات الإفصاح والالتزام بجودة المعلومات لارتباطهن باتخاذ وترشيد القرارات من قبل أصحاب العلاقة داخل وخارج المنظمة .
- 3- أظهرت نتائج التحليل أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في ادراك المنظمات لأهمية الإفصاح الكافي وجودة المعلومات المحاسبية نحو مدى إدراكه لأهميتها في ترشيد واتخاذ القرارات تعزى للمتغيرات الديمغرافية (مصدر العينة والمؤهل العلمي) .
- 4- أظهرت نتائج التحليل أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية في ادراك المنظمات لأهمية الإفصاح الكافي وجودة المعلومات تعزى للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي و مصدر العينة) .
- 5- أظهرت نتائج التحليل بأن الإفصاح يشيع روح الثقة بين أوساط صناع القرار الاداري داخل المنظمة ويمكنهم من اتخاذ القرارات ذات التأثير المباشر على نمو المنظمة واستمراريتها .
- 6- أظهرت نتائج التحليل بأن ادارة منظمات المجتمع المدني تسعى الى تقديم معلومات ذات جودة عالية بهدف مساعدة الجمهور العام على فهم انشطتها وسياستها وادائها .

ثانياً : التوصيات

- 1- يتعين على الدولة تحفيز منظمات المجتمع المدني بالإفصاح عن بياناتها وبشكل دوري مع الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي .
- 2- ضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية الخاصة بتنظيم الأعمال المحاسبية لمنظمات المجتمع المدني من خلال المؤتمرات والندوات أو ورشات العمل العلمية .
- 3- ضرورة التقيد التام بمعايير المحاسبة والمراجعة واستمرار العمل بها لإنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية واستخدامها في القرارات الاقتصادية لتحقيق عدة أهداف اجتماعية ومالية واقتصادية .
- 4- ضرورة الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي بأشكاله المختلفة محدوداً في الدول النامية بشكل عام وبالعراق بشكل خاص. وبدل عدم الالتزام بالإفصاح الكافي خاصة منه على عدم التزام القائمين على إعداد البيانات المالية بالأخلاقيات المهنية، والتي تسبب أضراراً جسيمة للمنظمات والمجتمع ككل، وتؤدي إلى هدر موارد المجتمع الاقتصادية.
- 5- ضرورة تحفيز منظمات المجتمع المدني لعقد ندوات و ورش عمل وحلقات نقاشية وذلك بهدف مساعدة الجمهور على فهم انشطتها وسياستها وادائها
- 6- ضرورة تحفيز منظمات المجتمع المدني للإفصاح انشطتها وبرامجها الخيرية والتي سوف تساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وذلك باستخدام الوسائل الاعلامية والاعلانية المختلفة .

المصادر

اولاً : المصادر العربية :

- 1- عبد الرحمن ، إسماعيل محمود ، الإفصاح المالي وأهميته وأثره في الأعمال التجارية العربية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ط1: 2014
- الشحادة ، أ.د عبد الرزاق قاسم ، د سمير ألبرغوثي وآخرون (نظرية محاسبية) زمزم للنشر ، عمان 2011 .
- 2- جامعة القصيم ، عمادة التطوير الأكاديمي ، مهارات اتخاذ القرارات ، سلسلة التميز الأكاديمي 2009 .
- 3- خشارمة ، حسين ، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن ، معيار المحاسبة الدولي رقم 30 ، دراسة ميدانية ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، المجلد 17 ، 2003
- 4- الخطيب ، خالد ، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية في ضل المعيار الدولي رقم 1 ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثامن عشر ، 2002
- 5- بزماوي ، محمد حسام ، القياس والإفصاح للأداء الاجتماعية في المنشأة الصناعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حلب ، 2002
- 6- الشاهد ، الصبان ، محمد سمير ، المحاسبة المتوسطة وقواعد القياس والإفصاح المحاسبي لتحديد الدخل والمركز المالي ، الدار الجامعية ، بيروت ، 2000
- 7- عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف ، تنظيم وإدارة البنوك ، المكتب العربي الحديث للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2000
- 8- منصور البديوي، دراسات في أساليب الكمية واتخاذ القرارات، دار الجامعية، 2000
- 9- طه ، عبد الجابر ، الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ، العدد التاسع ، 1999
- 10 - حسن علي مشرفي. نظريات القرارات الإدارية " مدخل كمي في الإدارة". ط1. دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة. عمان. 1997.
- 11- الصبان، محمد المراجعة مدخل علمي تطبيقي، الدار الجامعية للطباعة والتجليد، 1997
- 12- الصعيد، إبراهيم احمد "نظم المعلومات المحاسبية " ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، 1996
- 13- مطر، محمد والحيالي، وليد ناجي، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، دار حنين، عمان ، (1995)
- 14- الشيرازي : عباس مهدي (نظرية محاسبية) الطبعة الأولى الكويت ، 1990
- 15- المواقع الالكترونية. موقع دائرة المنظمات الغير حكومية [/http://www.ngoao.gov.iq](http://www.ngoao.gov.iq)

ثانياً :المصادر الأجنبية :-

- 1- Marshall b Romney & Paul Steinbart , ACCOUNTING SYSTEMS,2009. INFORMATION
- 2-Deegan &Unerman , Financial Accounting Theory ,2006 .
- 3- Al-razeen & Karbahari ,Annual corporate information importance and use in Saudi Arabia ,managerial auditing journal ,2004.
- 4- international federation of accountants ,Annual report , Developing the global profession ,2004 .
- 5- john Wiley & sons , international financial reporting standards Inc , 2002 .